مجلة المنهل ـ المجلد: 07، العدد: 02 (2021م) ـ ص ص 191 – 214
ISSN : 2437 – 1068 • EISSN 8392-2710

استدراكات ابن عبد البر الإسنادية على رواية يحيى بن يحيى الليثي للموطأ

Ibn Abd al bar Isnad's palinode to Yahiya ibn Yahiya Al-Leithi version of AlMowatah

محمد علي سناقرية (*)
جامعة الجزائر 1 يوسف بن خدة (الجزائر)
senagriamohammedali@gmail.com

محمود مغراوي
جامعة الجزائر 1 يوسف بن خدة (الجزائر)
mahmoud_moghraoui@yahoo.fr

تاريخ الاستلام:	تاريخ القبول:	تاريخ النشر:
2021/05/09	2021/09/01	2021/11/13

❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖

ملخص:

يعد موطأ الإمام مالك بن أنس من أوائل الكتب في التاريخ الإسلامي المدونة للسنة النبوية، والذي اشتهر بصحة أسانيده، والدقة العالية في ضبط متونه، كما تميز بفوائده الفقهية، فلقي عناية كبيرة من طلاب العلم الذين توافدوا إليه من شتى الأمصار، لسماعه من مالك وروايته عنه، ثم تفرق الرواة عنه إلى مختلف البلدان، فتعددت الروايات للموطأ، واختلفت بعض هذه الروايات عن بعضها الآخر، بسبب الوَهْمُ من بعضِ الرواة، فاخترت احدى هذه الروايات التي انتشرت عندنا في المغرب الإسلامي، والتي تلقاها المغاربة بالقبول الحسن، فاعتنوا بها عناية فائقة، وهي رواية يحيى بن يحيى الليثي، فجمعت استدراكات ابن عبد البر الإسنادية على هذه الرواية من كتابه التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لدراستها وتبيينها، فاحتوت هذه الدراسة على ترجمة موجزة للإمامين يحيى بن يحيى الليثي، وابن عبد البر، بعدها تطرقتنا إلى ذكر المواضع التي أخطأ ووهِم فيها يحيى بن يحيى، والتي ذكرها ابن عبد البر في التمهيد، ودراسة هذه المواضع دراسة إسنادية، من خلال مقارنتها ببقية روايات الموطأ المشهورة، ثم ختمنا الموضوع بأهم النتائج التي توصلنا إليها.

الكلمات المفتاحية: استدراكات؛ ابن عبد البر؛ رواية؛ يحيى بن يحيى الليثي؛ موطأ.

Abstract:

The Muwatta 'of Imam Malik bin Anas is one of the first books in Islamic history classifiec the chapters of jurisprudence. Then the narrators separated from him to different countries, so narrations of Muwatta multiplied, and some of these narrations differed from others due to illusion of some narrators, so I chose one of these narrations that spread to us in the Islar Maghreb, which received with good acceptance, so they took great care of it, namely The novel Yahya bin Yahya al-Laithi, so Ibn Abd al-Barr's isnad criticisms on this novel were gathered fr

(*) المؤلف المراسل.

his book Preface to the meanings and chain of transmission in al-Muwatta to study and clar them. This study contained a brief translation of the two imams Yahya bin Yahya al-Leithi, a Ibn Abd al-Bar, after which we discussed the following topics Yahya bin Yahya made a mista and delusion about it, which Ibn Abd al-Barr mentioned in the preface, and the study of th topics is an attribution study, by comparing it with the rest of the famous Muwatta narrations, tl we concluded the topic with the most important results We found it.

Keywords: Provisions; Ibn Abd al-Barr; a novel, Yahya bin Yahya al-Leithi, Muwatta..

1/ المقدمة:

الحمد لله الذي أنزل القرآن، وتكفل بحفظه من الزيادة والنقصان، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان، على من أُنْزِل عليه الفرقان، وأُمِر بالتبليغ والبيان، فقال سبحانه وتعالى: {وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون}، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه والتابعين، ومن تبعهم واقتفى أثرهم وسار على دربهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد :

إنَّ مِنْ نعم الله العظيمة على هذه الأمة أن حفظ دينها، **لقوله تعالى: {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ} (الحجر:9)** فكان الوعدُ والضمانُ بحفظِ الذكر يشمل حفظ القرآن، وحفظ السنة النبوية؛ باعتبارها المفسرة للقرآن المبينة لأحكامه، الموضحة لمبهمه، المفصلة لقصصه وعبره، وقد ظهر مصداقُ ذلك مع مرور الأيام، وتعاقب الشهور والسنين.

ولما كانت السُّنَّةُ النبوية بهذه المنزلة العظيمة وَفَّق الله لها حُفَّاظاً عارفين، وجهابذةً ناقدين، ينفون عنها تحريف الغالين، وانتحال المُبْطلين، وتأويل الجاهلين، فتفرغوا لها، وأفنوا أعمارهم في تحصيلها، وتمييزِ ضعيفها من صحيحها، وكان مالك بن أنس أحد الأئمة الجهابذة الأوائل الذين كان لهم سبق الفضل في جمع السنن وتدوينها، متثبتا متقنا في روايتها، حتى عرف بصحة الحديث ودقة فقهه، فازدحم عليه طلاب العلم من بلدان شتى، يقصد مجالسه الخاص والعام، فصارت حلقته أكبر من حلقة مشايخه في حياتهم، وقد ألف العلماء كتباً حول الرواة عنه، ذلك لكثرتهم، كما قال الذهبي: "حدث عنه أمم لا يكادون يحصون"، (تذكرة الحفاظ للذهبي (1/ 154))، كيف لا وقد قال يحيى بن معين: «مالك أمير المؤمنين في الحديث»، (غرائب مالك بن أنس لابن المظفر (ص: 116)).

وقد اشتهر مالك بكتابه الموطأ، باعتباره أول كتاب في التاريخ الإسلامي دون وجمع السنن، وامتاز بصحة أحاديثه، قال الإمام الشافعي: "ما في الأرض كتاب من العلم أكثر صوابا من موطأ مالك" (الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (1/ 12))، فلقي عناية كبيرة واهتماما عظيما من طلاب العلم، الذين توافدوا إليه من

شتى الأمصار، لسماعه من مالك وروايته عنه، ثم تفرقوا وانتشروا إلى مختلف البلدان، يروونه عنه رغبة في تبليغ سنة النبي عليه الصلاة والسلام، فتعددت روايات الموطأ، واختلف الرواة في عدد أحاديثها، وفي تقديمها وتأخيرها، فجمع الدارقطني وغيره من أهل العلم هذه الاختلافات بين الروايات، وهذا الاختلاف بين الروايات يرجع لأسباب؛ منها الوهم والغلط، فاخترت أحد هذه الروايات التي انتشرت عندنا في المغرب الإسلامي، والتي تلقاها المغاربة بالقبول، واعتنوا بها عناية فائقة، وهي رواية يحيى بن يحيى الليثي، ثم جمعت انتقادات ابن عبد البر الإسنادية على هذه الرواية من كتابه التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لدراستها وتبيينها، فما مدى وجود هذه الأوهام والأخطاء؟

وهل انفرد يحيى بن يحيى الليثي بهذه الأخطاء؟ وكيف كان منهج ابن عبد البر في نقد هذه المرويات؟

1.1/ أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان مكانة المحدثين في خدمة السنة النبوية عموما، وتوضح منهجهم في علل الحديث خصوصا، كما أن الدراسة جاءت للكشف عن أوهام يحيى بن يحيى الليثي، ومعرفة أخطائه الإسنادية، في روايته للموطأ.

1.2/ الدراسات السابقة:

بَعد البحث عن دراسات سابقة للموضوع، فقد كثر التأليف حول الموطأ واختلاف رواياته، أما عن انتقادات ابن عبد البر لأوهام رواية يحيى سواء الإسنادية أو المتنية فلم أقف على دراسة سابقة شاملة لهذا الموضوع.

المنهج المتبع في البحث: فهو المنهج الاستقرائي التحليلي وذلك بجمع وسبر أقوال ابن عبد البر في أسانيد الموطأ من رواية يحيى الليثي، من خلال استقراء التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد.

1.3/ خطة الدراسة: يتكون البحث من مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة.

مقدمة:

المبحث الأول: الإمامين يحيى بن يحيى الليثي، وابن عبد البر.

المبحث الثاني: مقدمة نظرية حول روايات الموطأ.

المبحث الثالث: استدراكات ابن عبد البر الإسنادية على رواية يحيى بن يحيى الليثي للموطأ.

الخاتمة:

2/ المبحث الأول: الإمامين يحيى بن يحيى الليثي، وابن عبد البر.

2.1/ ترجمة يحيى بن يحيى الليثي صاحب الرواية.

هو أبو محمد يحيى بن يحيى بن كثير بن وسلاس بن شملال بن منغايا، البربري المصمودي الليثي، الأندلسي القرطبي، ولد سنة 152هـ، سمع الموطأ من زياد بن عبد الرحمان شبطون، ويحيى بن مضر، ثم رحل إلى المشرق وهو ابن بضع وعشرين سنة في آخر أيام مالك فوجده مريضا، فلازمه وسمع منه الموطأ غير أبواب من الاعتكاف، شك في سماعها، فرواها عن زياد، عن مالك، وكان ممن شهد جنازة مالك بن أنس.

وروى عن الليث بن سعد، وسفيان بن عيينة، وابن وهب، وغيرهم، وروى عن ابن القاسم مسائله، روى عنه خلق من علماء الأندلس، منهم محمد بن العباس بن الوليد، ومحمد بن وضاح، وبقي بن مخلد، وصباح بن عبد الرحمان العتقي، وغيرهم. توفي في رجب سنة 233هـ، وقيل: سنة 234هـ، (تاريخ الإسلام للذهبي 5/ 972).

أقوال العلماء في يحيى بن يحيى الليثي:

قال ابن الفرضي: "كان يفتي برأي مالك، وكان إمام وقته وواحد بلده، وكان رجلا عاقلا". (تاريخ الإسلام للذهبي 5/ 973).

وقال ابن عبد البر: "كان يحيى بن يحيى إمام أهل بلده، والمقتدى به منهم، والمنظور إليه، والمعول، وكان ثقة عاقلا، حسن الهدي والسمت، يشبه في سمته بسمت مالك. ولم يكن له بصر بالحديث". الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء – دار الكتب العلمية بيروت – ص: 60.

2.2/ ترجمة ابن عبد البر في سطور:

هو أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري، الأندلسي القرطبي، ولد سنة 368هـ، روى عن: أحمد بن مطرف، وأحمد بن حزم، وعبد الرحمن بن عبد الله الوهراني، وأبي القاسم عبد الوارث وغيرهم، وحدث عنه: أبو محمد بن حزم، وأبو علي الغساني، والحافظ أبو عبد الله الحميدي، وأبو بحر سفيان بن العاص، وغيرهم.

له تآليفة كثيرة مشهورة بين العامة والخاصة منها كتاب التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، والاستذكار، والتقصي، والكافي في فقه المدينة، والاستيعاب في معرفة الأصحاب، وبيان العلم وفضله وغيرها من الكتب، توفي رحمه الله تعالى سنة 463 هـ. (سير أعلام النبلاء للذهبي 18 / 153)، و(وفيات الأعيان لابن خلكان 7 / 66).

قال الحميدي: "أبو عمر فقيه حافظ مكثر، عالم بالقراءات وبالخلاف، وبعلوم الحديث والرجال، قديم السماع، يميل في الفقه إلى أقوال الشافعي"، (جذوة المقتبس للحميدي ص544 / ت رقم: 875)
قال ابن حزم: "لا أعلم في الكلام على فقه الحديث مثله فكيف أحسن منه؟". (رسالة في فضل الأندلس وذكر رجالها لابن حزم 179).
قال أبو الوليد الباجي: "لم يكن بالأندلس مثل أبي عمر بن عبد البر في الحديث، وهو أحفظ أهل المغرب". (كتاب الصلة لابن بشكوال 973/1).

3/ المبحث الثاني: مقدمة نظرية حول رواة وروايات الموطأ.

3.1/ رواة الموطأ.

ذكر أبو القاسم علي بن عساكر[1]: واحدً وعشرين راويا، جعلهم في نظم البيت التالي:

رواة موطأ مالك إن عددتهم * فعشرون الضابطون عنه وواحد.**

(إتحاف السالك لرواة موطأ مالك، لعلي بن عساكر ص 64).

وعدهم القاضـــي عياض فبلـــغوا حـوالي أربعة وخمسين راويا، فقال: "باب في ذكر من روى الموطأ، من الجلة والأئمة المشاهير الثقات عن مالك رحمه الله تعالى: وروى عن أكثرهم في المشرق والمغرب منهم: عبد الرحمان بن القاسم وعبد الله بن وهب، ومطرف بن عبد الله، وأبو مصعب الزهري، ومحمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة، ومصعب بن عبد الله الزبيري وأخوه بكار، ويحيى ابن يحيى النيسابوري،....". وهكذا عدهم القاضي عياض حوالي خمسون روايا. (ترتيب المدارك وتقريب المسالك 2/ 86).

أما ابن ناصر الدمشقي فذكر حوالي ثمانين راويا للموطأ، حيث قال: "فإن بعض أهل السنة وخدّامها، ومن نشأ بين أئمتها وأعلامها، قصد مني والتمس ذكر رواة موطّأ الإمام مالك بن أنس الذين لقوه ﷺ، وسمعوا كتابه الموطّأ منه، فأجبته إلى ما قصد وذكرت بعض مرويات غالبهم عن مالك بالسند.

---

[1] هو أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله بن الحسين، ثقة الدين ابن عساكر الدمشقي، صاحب تاريخ دمشق، أحد أعلام الحديث ورجال التاريخ، ولد سنة 499هـ. روى عن أبي محمد ابن الأكفاني، وأبي الحسن بن قبيس المالكي، وعبد الكريم بن حمزة، وطاهر بن سهل، وغيرهم. وروى عنه ابنه القاسم، وبنو أخيه فخر الدين أبو منصور، وأخوه أبو القاسم الحسين، وأبو جعفر القرطبي، وغيرهم، له تصانيف كثيرة منها: معجم الصحابة، وتهذيب الملتمس من عوالي مالك بن أنس، ومعجم أسماء القرى والأمصار، وغرائب مالك غير مطبوع. توفي سنة 571ه. ينظر التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد (ص: 405)، وتاريخ الإسلام للذهبي (12/ 496).

وكنتُ نظمت فيمن وقع لي منهم شعراً ليكون عوناً على حفظهم نثراً وذلك لمّا رأيت الحافظ أبا القاسم علي بن عَساكر – ثقة الدين– بلغ برواة الموطّأ عن مالك واحداً وعشرين أشار إلى ذلك بنظم يحويهم، فقال أول نظمه فيهم:

رواة موطأ مالك إن عددتهم * فعشرون الضابطون عنه وواحد.**

فتتبعت زيادة على من حواه فوقع لي ثمانية وخمسون سواهم من الرواة، نظمت الجميع في أبيات للتعريف ثم نثرتهم حسب السؤال في هذا التأليف..". (إتحاف السالك لرواة موطأ مالك لابن ناصر الدمشقي ص 64).

وقد نظم ابن ناصر الدمشقي هذه المرويات في أبيات شعرية، فقال في مطلعها:

مــوطأ مــالك يـرويه مــعن * ومطرف وابن وهب وابن مهدي.**

(إتحاف السالك لرواة موطأ مالك لابن ناصر الدمشقي ص 79).

ثم نثر هذه الأبيات، حيث يذكر الرواية ويترجم لراويها باختصار.

3.2/ روايــات مــوطــأ مالك بن أنس.

اشتهر موطأ مالك بن أنس بكثرة الرواة، الذين توافدوا إليه من شتى الأمصار، لسماعه من مالك وروايته عنه، ثم تفرقوا وانتشروا إلى مختلف البلدان، يروون موطأ مالك رغبة في تبليغ سنة النبي عليه الصلاة والسلام، إلا أن أغلب روايات رواة الموطأ فقدت وضاعت، ولم يبق منها سوى البعض اليسير، ولهذا اختلف العلماء في عد نسخ روايات الموطأ؛ وذلك على حسب ما توفر عندهم من نسخ، فقد عدها الغافقي نحو اثنتي عشرة رواية، قال الغَافِقي: "وذلك أني نظرت في الموطّأ من اثنتي عشرة رواية رويت عن مالك وهي: رواية عبد الله بن وَهَب، ورواية عبد الرحمان بن القاسم، وعبد الله بن مسلمة القَعْنَبي، وعبد الله بن يوسف التِّنيسي، ومَعْن بن عيسى، وسعيد بن عَفِير، ويحيى بن عبد الله بن بكير، وأبي مُصْعَب أحمد بن أبي بكر الزُّهْري، ومُصعَب بن عبد الله الزُّبَيْرِي، ومحمد بن المبارك الصُّوري، وسليمان بن برد، ويحيى بن يحيى الأندلسي، فأخذت الأكثر من رواياتهم، وذكرت اختلافهم في الحديث والألفاظ، وما أرسله بعضهم، أو وَقفه وأسنده غيرهم، وما كان من المرسل اللاحق بالمسند"، مسند الموطأ للغافقي (633).

وزاد السيوطي على الغافقي روايتين، فبلغت عنده أربعة عشر رواية، قال السيوطي: "وقد وقفت على الموطأ من روايتين أُخريين سوى ما ذكر الغافقي: إحداهما رواية سويد بن سعيد، والأخرى رواية محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة". (تنوير الحوالك شرح موطأ مالك للسيوطي 9/1).

وقد أحصاها القاضي عياض نحو عشرين نسخة، حيث قال: "والذي اشتهر من نسخ الموطأ مما رويته أو وقفت عليه، أو كان في روايات شيوخنا رحمهم الله، أو نقل منه أصحاب اختلاف الموطآت، نحو عشرين نسخة، وذكر بعضهم أنها ثلاثون نسخة، وبالله التوفيق". (ترتيب المدارك وتقريب المسالك 2/ 89).

يقصد القاضي عياض بقوله "عشرين نسخة" أي عشرين رواية كانت متوفرة في ذلك الزمن، لأنه ذكر قبلها رواة الموطأ عن مالك، فعدهم فبلغوا حوالي أربعة وخمسين راويا. (ترتيب المدارك 2/ 86).

وقد كان العلماء يطلقون على الروايات اسم نسخ، قال ابن حجر: "كذا رواه جماعة عن مالك موصولا وهو في أكثر نسخ الموطأ مرسلا ليس فيه عائشة". (فتح الباري لابن حجر 2/ 165).

3.3/ اعتناء العلماء باختلافات رواة وروايات الموطأ:

يعد الموطأ من أهم مصادر السنة النبوية، ومن أصحها متنا، وأعلاها سندا، وأكثرها فقها، ولهذا اعتمد أصحاب المصنفات الحديثية الإكثار من الرواية عن رواته، كما تناوله بالخدمة جمع غفير من المحدثين والفقهاء، تمثل في شرحه، وتفسير ألفاظه، ووصل منقطعاته وبلاغاته، وترجمة رجاله ودراسة أسانيده وغير ذلك، ومما اعتني به العلماء كذلك المقارنة بين رواياته المختلفة، وممن اعتنى بالكلام على ما وقع في موطأ مالك من اختلاف بين رواياته، لعلى أولهم الدارقطني فقد اعتنى بمرويات مالك بن أنس سواء في الموطأ أو خارجه، وقد ألف كتاب في اختلاف الرواة عن مالك، وألف كذلك "أحاديث الموطأ وذكر اتفاق الرواة عن مالك واختلافهم فيه وزيادتهم ونقصانهم"، وممن اعتنى باختلاف روايات الموطأ كذلك ابن عبد البر في التمهيد، وفي كتابه التقصي.

3.4/ أسباب اختلاف رواة الموطأ:

1/ ما كان يقوم به الإمام من تعديل وتنقية على كتابه، فقيل كان عدد أحاديث الموطأ عشرة ألاف حديث، وقيل تسعة آلاف، وقيل أربعة آلاف وقيل غير ذلك، وهذا الاختلاف بسبب انتقاء مالك وطرحه للحديث الذي يشك فيه، ولأن تلاميذ مالك رووا عنه الموطأ في أزمنة مختلفة، وتفرق التلاميذ في مناطق شتى ينشرونه، فاختُلف في عدد أحاديث الموطأ كل راو، قال الحافظ صلاح الدين العَلاَئي: "روى الموطّأ عن مالك جماعات كثيرة وبين رواياتهم اختلاف من تقديم وتأخير وزيادة ونقص". (بغية الملتمس في سباعيات حديث مالك بن أنس ص 89).

وقال سليمان بن بلال: "لقد وضع مالك الموطأ وفيه أربعة آلاف حديث أو قال أكثر، فمات وهي ألف حديث ونيف يلخصها عاماً عاماً بقدر ما يرى أنه أصلح للمسلمين وأمثل في الدين". (ترتيب المدارك وتقريب المسالك 2/ 73).

2/ أن بعض الرواة عن مالك كان يضيف للموطأ بعض الأحاديث التي يرويها عن غير مالك، أو يضيف للموطأ أحاديث يرويها مالك خارج الموطأ، كم فعل ذلك محمد بن الحسن الشيباني في حديث إنما الاعمال بالنيات.

3/ أن مالك بن أنس يروي الحديث تارة منقطعًا إذا كسل، وتارة يرويه متصلًا إذا نشط، على حسب المذاكرة، كما أشار إلى هذا معن بن عيسى حيث قال: " كان مالك لا يسنده – حديث "كانت القصوى لا تسبق" –فخرج يوما نشيطا فحدثنا به، عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة. (مسند البزار 14/ 163).

وهذا الأمر ذكره ابن عبد البر كذلك في وكيع، حيث قال: "كان وكيع يحدث به عن مالك هكذا أيضا مرسلا حينا، وحينا يسنده كما في الموطأ عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة، – حديث: "السفر قطعة من العذاب"–وهذا إنما هو من نشاط المحدث وكسله، أحيانا ينشط فيسند، وأحيانا يكسل فيرسل على حسب المذاكرة".(التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر 22/ 33).

4/ الوهم والخطأ من بعض الرواة، وقد تصدى لهذه الأوهام كبار النقاد من أهل الحديث، كالدارقطني، وابن عبد البر، والخطيب البغدادي، وابن حجر، وغيرهم، ومن خلال سبر أحاديث الموطآت، ومقابلتها ببعضها، والمقارنة بينها، تتبين علل وأوهام بعض رواة الموطأ، وسيكشف هذا البحث بعض الأوهام التي بينها ابن عبد البر في رواية يحيى بن يحيى الليثي، وسيظهر هذا بوضوح خلال البحث إن شاء الله تعالى.

4/ المبحث الثالث: مواضع استدراكات ابن عبد البر على رواية يحيى بن يحيى الليثي للموطأ.

4.1/ الموضع الأول.

روى يحيى بن يحيى هذا الحديث عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين، عن أبيه، أن عبد الله بن عباس، والمسور بن مخرمة اختلفا بالأبواء، فقال عبد الله: يغسل المحرم رأسه. وقال المسور بن مخرمة لا يغسل المحرم رأسه...الحديث. موطأ مالك رواية الليثي، كتاب الحج، باب غسل المحرم، ح رقم:4، (1/ 323).

قال ابن عبد البر: "وذكر نافع في هذا الإسناد عن مالك خطأ عندي لا أشك فيه فلذلك لم أر لذكره في الإسناد وجها وطرحته منه كما طرحه ابن وضاح وغيره وهو الصواب إن شاء الله وهذا مما يحفظ من

خطأ يحيى بن يحيى في الموطأ وغلطه". (التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر 4/ 261).

وقال ابن عبد البر: "لم يتابعه على إدخال نافع بين زيد بن أسلم وبين إبراهيم بن عبد الله أحد من رواة الموطأ وذكر نافع هنا خطأ من خطأ اليد والله أعلم لا شك فيه ولذلك طرحته من الإسناد كما طرحه بن وضاح". (الاستذكار 4/ 7).

هذا الحديث رواه أبي مصعب الزهري في روايته لموطأ مالك كتاب المناسك، باب غسل المحرم، ح رقم:1033، (1/ 408)، ومحمد بن الحسن الشيباني في روايته لموطأ مالك كتاب الحج، باب المحرم يغسل رأسه، أيغتسل؟ ح رقم:420، (ص: 144)، وسويد الحدثاني، في روايته لموطأ مالك، كتاب المناسك، باب ما جاء في غسل المحرم، ح رقم:484، (1/ 380)، وابن القاسم، في روايته لموطأ مالك، ح رقم:179، (1/ 175)، وعبدُ الله بن مسلمة القعنبي، (سنن أبي داود، ح رقم: 1860، 3/ 238)، وفي (مسند الموطأ للجوهري، ح رقم:362، ص: 327)، وقتيبة بن سعيد صحيح مسلم، ح رقم:1205، (2/ 864)، وفي سنن النسائي، ح رقم:2665، (5/ 128)، وعبد الله بن يوسف، صحيح البخاري، ح رقم:1840، (3/ 16)، كلهم عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن إبراهيم ابن عبد الله بن حنين، عن أبيه، أن عبد الله ابن عباس، والمسور بن مخرمة تماريا بالأبواء، أو اختلفا بالأبواء...".

بعد التخريج تبين أن يحيى بن يحيى الليثي وَهِم في إسناد هذا الحديث، حيث انفرد بإدخال نافع بين زيد بن أسلم، وبين إبراهيم بن عبد الله، فخالف بذلك رواة الموطأ، أبي مصعب الزهري، ومحمد بن الحسن الشيباني، وسويد الحدثاني، وابن القاسم وعبدُ الله بن مسلمة القعنبي، وقتيبة بن سعيد، وعبد الله بن يوسف، فرجح ابن عبد البر روايتهم عن روايته.

قال ابن حجر: "قوله عن زيد بن أسلم عن إبراهيم كذا في جميع الموطآت وأغرب يحيى بن يحيى الأندلسي فأدخل بين زيد وإبراهيم؛ نافعا". (فتح الباري لابن حجر 4/ 56).

4.2/ الموضع الثاني.

روى يحيى بن يحيى الليثي في الموطأ، عن مالك، عن نافع، عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، أن رسول الله ﷺ: «أهدى جملا كان لأبي جهل بن هشام في حج أو عمرة». موطأ مالك رواية الليثي، كتاب الحج، باب ما يجوز من الهدي، ح رقم: 138، (1/ 377).

قال ابن عبد البر: "وقع عندنا وعند غيرنا في كتاب يحيى في الموطأ في هذا الحديث مالك، عن نافع، عن عبد الله بن أبي بكر، وهذا من الغلط البيِّن، ولا أدري ما وجهه، ولم يختلف الرواة للموطأ عن مالك

فيما علمت قديما وحديثا؛ أن هذا الحديث في الموطأ لمالك، عن عبد الله بن أبي بكر، وليس لنافع فيه ذكر ولا وجه لذكر نافع فيه، ولم يرو نافع عن عبد الله بن أبي بكر قط شيئا". (التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر 17/ 413).

روى هذا الحديث عن مالك بن أنس؛ من رواية أبي مصعب الزهري؛ كتاب المناسك، باب ما يجوز في الهدي، ح رقم: 1199، (1/ 470)، وسويد الحدثاني؛ كتاب الجامع، باب ما يجوز في الهدي، ح رقم: 522، (2/ 402)، يحيى بن بكير في السنن الكبرى للبيهقي، ح رقم: 10162، (5/ 377)، كلهم عن مالك، عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، أن رسول الله ﷺ: «أهدى جملا كان لأبي جهل بن هشام في حج، أو عمرة».

وانفرد يحيى بن يحيى الليثي عن مالك، عن نافع، عن عبد الله بن أبي بكر، فخالف به جميع رواة الموطأ، والحديث عند رواة الموطأ مالك، عن عبد الله بن أبي بكر، وليس لنافع فيه ذكر.

وكذلك وَهِم فيه سويد بن سعيد، فرواه عن مالك، عن الزهري، عن أنس، عن أبي بكر، «أن النبي ﷺ أهدى جملا لأبي جهل». (معجم أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي 1/ 313).

وممن رواه عن سويد بن سعيد بهذا السند:

1/ أحمد بن الحسن بن عبد الجبار الصوفي[1]: أخرجه أبو بكر الإسماعيلي في (معجم أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي 1/ 313)، والبيهقي في (السنن الكبرى، كتاب الحج، باب جواز الذكر والأنثى في الهدايا، ح رقم: 10163، 5/ 377)، والخطيب في (تاريخ بغداد للخطيب 5/ 132).

هذا الإسناد لا يصح عن مالك، فقد رده النقاد، لكنهم اختلفوا فيمن وَهِم فيه، فمنهم من قال: أن الخطأ من سويد، ومنهم من نسب الوهم والخطأ للراوي عنه.

قال أبو بكر البرقاني: "سئل أبو الحسن الدارقطني عن حديث أنس بن مالك، عن أبى بكر أن النبي ﷺ نحر جملا لأبي جهل، فقال: رواه أبو عبد الله الصوفي، عن سويد بن سعيد، عن مالك، عن الزهري عن أنس، ووهم الصوفي فيه وهما قبيحا"(تاريخ بغداد للخطيب 5/ 132).

[1] هو أبو عبد الله أحمد بن الحسن بن عبد الجبار بن راشد، الصوفي، روى: علي بن الجعد، ويحيى بن معين، وأبا نصر التمار، وسويد بن سعيد، وأحمد بن جناب، وجماعة، وروى عنه: عبد الله بن إبراهيم الزبيبي، وأبو حفص ابن الزيات، وأبو الشيخ الأصبهاني، وأبو بكر الإسماعيلي، ومحمد بن المظفر، وعلي بن عمر الحربي، قال الخليلي: "ثقة"، وثقه الخطيب، وغيره. ينظر الإرشاد للخليلي (2/ 609)، وتاريخ الإسلام للذهبي (7/ 98).

فمن خلال كلام أبي بكر البرقاني يظهر أن الدارقطني نسب الوهم في هذا الحديث لأحمد بن الحسن بن عبد الجبار الصوفي، وقد خالف ابن عبد البر، والخطيب، وابن حجر؛ الدارقطني، حيث اعتبروا أن الوهم من سويد بن سعيد، وليس من أحمد بن الحسن بن عبد الجبار الصوفي؛ لأنه تابع أحمد بن الحسن بن عبد الجبار؛ يعقوب بن يوسف الأخرم، ومحمد بن عبدة بن حرب القاضي، قال الخطيب: "ليس الوهم من الصوفي لأنه قد توبع عليه؛ وانما الوهم من سويد". (تاريخ بغداد للخطيب 4/ 84).

وقال ابن حجر: "والظاهر أن الوهي فيه من سويد" لسان الميزان لابن حجر (1/ 153).

2/ يعقوب بن يوسف الأخرم[1]: أخرجه البيهقي في (السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الحج، باب جواز الذكر والأنثى في الهدايا، ح رقم: 10163، 5/ 377).

قال أبو حازم عمر بن أحمد العبدوي[2]: "لم يروه غير سويد الحدثاني، ولم يروه عن سويد من الثقات غير يعقوب بن يوسف بن الأخرم، وأحمد بن الحسن بن عبد الجبار، ولم يروه عن أحمد ثقة غير الإمام أبي بكر الإسماعيلي رحمه الله". (السنن الكبرى للبيهقي، 5/ 377).

3/ محمد بن عبدة بن حرب القاضي[3]: أخرجه الخطيب، (تاريخ بغداد للخطيب 5/ 132).

قال الخطيب : "لم أره عن محمد بن عبدة الا من رواية الأزدي عنه ، وفى الأزدي نظر ، ومحمد بن

---

[1] هو أبو يوسف يعقوب بن يوسف بن يعقوب بن عبد الله الأخرم الشيباني النيسابوري، روى عن: قتيبة بن سعيد، وإسحاق بن راهويه، وسويد بن سعيد، وعبد الله بن معاوية الجمحي، وهشام بن عمار، وغيرهم، وروى عنه: ابنه، وأبو حامد ابن الشرقي، وعلي بن حمشاذ، ومحمد بن صالح بن هانئ، وآخرون، توفي في شعبان سنة 287هـ. ينظر تاريخ الإسلام للذهبي (6/ 855).

[2] هو أبو حازم عمر بن أحمد النيسابوري، روى عن: إسماعيل بن نجيد، وأبي بكر الإسماعيلي، وأبي عمرو بن مطر، وأبي أحمد الحاكم، وغيرهم، وحدث عنه: أبو الفتح بن أبي الفوارس، وأبو صالح المؤذن، وأبو بكر الخطيب، قال أبو بكر الخطيب: "كان أبو حازم ثقة صادقا، حافظا عارفا". توفي سنة 417 هـ. ينظر تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (272/11)، والإرشاد للخليلي (3/ 855)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (17/ 333).

[3] هو أبو عُبَيْد اللَّه محمد بن عَبْدة الْبَصْرِيّ القاضي، روى عن: إبراهيم بن الحَجّاج، وكامل بن طلحة، وبن المَدِينيّ، وعبد الأعلى بن حمّاد، وروى عنه: عَبْد العزيز بن جعفر، وعليّ بن لؤلؤ، وأبو حفص بن الزَّيَّات، وعليّ الحربيّ، وسمع منه ابن عديّ ورماه بالكذب، وقال البَرْقانيّ: "هو من المتروكين"؛ وقال ابن عدي: "وقال لي: "كتبت عن بكر بن عيسى، وهذا كذب عظيم، وذاك أنه كَانَ يقول: "ولد سنة ثماني عشرة"، وبكر مات سنة أربع ومِئَتَين، فكيف يكتب عنه؟! والضعف عَلَى حديثه بين". ينظر الكامل لابن عدي (7/ 565)، والضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (3/ 82)، وتاريخ الإسلام للذهبي (7/ 275).

عبدة متروك، والتعويل على رواية يعقوب بن يوسف الأخرم في متابعته الصوفي، فبرئ الصوفي من عهدة هذا الحديث، وحصل الحمل فيه على سويد، على أن هذا الحديث هو ما أنكره الناس قديما على سويد"، (تاريخ بغداد للخطيب 5/ 132).

مما سبق نستنتج أن الإمام مالكا روى هذا الحديث من الطريق الأول، وهو الصحيح عنه، كما رواه عنه رواة الموطأ، أما الطريق الثاني، الذي رواه يحيى عن مالك عن نافع، عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، أن رسول الله ﷺ: «أهدى جملا ..»؛ فقد وَهِم في إسناده يحيى بن يحيى الليثي، كما ذكر ذلك ابن عبد البر، وما رُوِي عنه من الطريق الثالث عن الزهري، عن أنس، عن أبي بكر، أن النبي ﷺ أهدى جملا لأبي جهل"؛ فلا يصح عنه، فقد وَهِم فيه سويد بن سعيد.

قال ابن عبد البر: "ورواه سويد بن سعيد عن مالك عن الزهري عن أنس عن أبي بكر أن رسول الله ﷺ أهدى جملا لأبي جهل وهذا من خطأ سويد وغلطه"، التمهيد لابن عبد البر (17/ 413/ 414).

4.3/ الموضع الثالث.

جاء في رواية يحيى؛ مالك، عن ابن شهاب، عن محمود بن الربيع الأنصاري- هكذا حققها الأستاذ فؤاد عبد الباقي فأثبت الربيع بدل لبيد- ، أن عتبان بن مالك كان يؤم قومه وهو أعمى، وأنه قال لرسول الله ﷺ: إنها تكون الظلمة والمطر والسيل. وأنا رجل ضرير البصر. فصل يا رسول الله في بيتي مكانا أتخذه مصلى، فجاءه رسول الله ﷺ فقال: «أين تحب أن أصلي؟» فأشار له إلى مكان من البيت. فصلى فيه رسول الله ﷺ، موطأ مالك برواية يحيى الليثي، كتاب قصر الصلاة في السفر، باب جامع الصلاة، ح رقم:86 (1/ 172).

قال ابن عبد البر: "قال يحيى في هذا الحديث عن مالك عن ابن شهاب عن محمود بن لبيد وهو غلط بين وخطأ غير مشكل ووهم صريح لا يعرج عليه ولهذا لم نشتغل بترجمة الباب عن محمود بن لبيد لأنه من الوهم الذي يدركه من لم يكن له بالعلم كبير عناية وهذا الحديث لم يروه أحد من أصحاب مالك ولا من أصحاب ابن شهاب إلا عن محمود بن الربيع ولا يحفظ إلا لمحمود بن الربيع وهو حديث لا يعرف إلا به"، (التمهيد 6/ 227).

روى مالك بن أنس هذا الحديث في الموطأ، عن ابن شهاب، عن محمود بن الربيع الأنصاري، أن عتبان بن مالك كان يؤم قومه وهو أعمى، وأنه قال لرسول الله ﷺ: إنها تكون الظلمة والمطر والسيل....

هكذا هذا الحديث في موطأ مالك برواية أبي مصعب الزهري ح رقم: 572، (1/ 223)، وفي رواية سويد الحدثاني(1/ 159)، وفي رواية ابن القاسم (1/ 59)، ومن طريق ابن القاسم أخرجه النسائي في

السنن، ح رقم: 788، (2/ 80)، وفي السنن الكبرى، ح رقم: 865 (1/ 422)، ورواه الشافعي في مسنده (ص: 53) ومن طريق الشافعي أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (3/ 124)، ورواه إسحاق بن عيسى بن الطباع (التوحيد لابن خزيمة 2/ 783)، ورواه معن بن عيسى (سنن النسائي، ح رقم: 788، 2/ 80)، وفي (السنن الكبرى، ح رقم: 865 1/ 422)، ورواه أحمد بن أبي بكر (صحيح ابن حبان رقم: 1612، 4/ 491)، ورواه عبد الله بن مسلمة القعنبي(مسند الموطأ للجوهري ص: 133)، وإسماعيل بن أبي أويس (صحيح البخاري، ح رقم: 636، (1/ 237)، والسنن الكبرى للبيهقي (3/ 124)، والمعجم الكبير للطبراني، ح رقم:49، (18/ 29)، وعبد الله بن نافع (تاريخ المدينة لابن شبة 1/ 71)، وأبو غسان (تاريخ المدينة لابن شبة 1/ 71).

هكذا وقع يحيى بن يحيى الليثي في التصحيف، فاستبدل الربيع بلبيد، فخالف يحيى جميع من روى هذا الحديث عن مالك، وقد حققها الأستاذ فؤاد عبد الباقي فأثبت الربيع بدل لبيد. موطأ مالك برواية يحيى الليثي، (1/ 172).

4.4/ الموضع الرابع.

روى يحيى عن مالك، عن ابن شهاب، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، عن أبي مسعود الأنصاري أن رسول الله ﷺ: «نهى عن ثمن الكلب، ومهر البغي، وحلوان الكاهن». (موطأ مالك، ح رقم: 68، (2/ 656).

قال ابن عبد البر: "وقع في نسخة موطإ يحيى وعن أبي مسعود الأنصاري وهذا من الوهم البين والغلط الواضح الذي لا يعرج على مثله والحديث محفوظ في جميع الموطآت وعند رواة ابن شهاب كلهم لأبي بكر عن أبي مسعود وأما لابن شهاب عن أبي مسعود فلا يلتفت إلى مثل هذا لأنه من خطإ اليد وسوء النقل"(التمهيد (8/ 397).

هذا الحديث في موطأ مالك برواية أبي مصعب الزهري ح رقم:2622، (2/ 363)، الموطأ برواية سويد الحدثاني(1/ 205)، الموطأ برواية ابن القاسم ح رقم:57، (1/ 90)، ورواه عبد الله بن يوسف ح رقم:2122، (2/ 779)، وقتيبة بن سعيد ح رقم:2162، (2/ 797)، يحيى بن يحيى النيسابوري ح رقم:39، (3/ 1198)، فكلهم يروونه عن مالك، عن ابن شهاب، عن أبي بكر بن عبد الرحمن، عن أبي مسعود الأنصاري، «أن رسول الله ﷺ نهى عن ثمن الكلب، ومهر البغي، وحلوان الكاهن»، ووقعت في نسخة يحيى بن يحيى الليثي تصحيف، بإضافة واو العطف بين أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، وأبي مسعود الأنصاري.

4.5/ الموضع الخامس.

قال يحيى بن يحيى الليثي: حدثني زياد، عن مالك، عن ابن شهاب، عن عمرة بنت عبد الرحمن، عن عائشة أن رسول الله ﷺ أراد أن يعتكف فلما انصرف إلى المكان الذي أراد أن يعتكف فيه. وجد أخبية خباء عائشة، وخباء حفصة، وخباء زينب، فلما رآها سأل عنها. فقيل له: هذا خباء عائشة وحفصة وزينب، فقال رسول الله ﷺ: «آلبر تقولون بهن؟» ثم انصرف، فلم يعتكف حتى اعتكف عشرا من شوال. (ح رقم: 7، (1/ 316).

قال ابن عبد البر: "هكذا هذا الحديث ليحيى في الموطأ عن مالك عن ابن شهاب، وهو غلط وخطأ مفرط لم يتابعه أحد من رواة الموطأ فيه عن ابن شهاب؛ وإنما هو في الموطأ لمالك عن يحيى بن سعيد" (التمهيد (11/ 189).

اختلف الرواة عن مالك في رواية هذا الحديث، حيث روى أبو مصعب الزهري ح رقم:876، (1/ 336)، وسويد الحدثاني(1/ 355)، هذا الحديث عن مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمان أن رسول الله ﷺ أراد أن يعتكف....، من غير أن يذكرا عائشة في الإسناد، ورواه عبد الله بن يوسف ح رقم:1929، (2/ 715) عن مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة رضي الله عنها: أن النبي ﷺ أراد أن يعتكف فلما انصرف...، موصلا بذكر عائشة، وانفرد يحيى بن يحيى الليثي بروايته عن زياد بن عبد الرحمن عن مالك، عن ابن شهاب، عن عمرة بنت عبد الرحمن، عن عائشة، قال ابن عبد البر: "أما رواية يحيى عن مالك عن ابن شهاب، فلم يتابعه أحد على ذلك، وإنما هذا الحديث لمالك عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن عمرة، لا عن ابن شهاب عن عمرة، كذلك رواه مالك وغيره وجماعة عنه ولا يعرف هذا الحديث لابن شهاب لا من حديث ملك ولا من حديث غيره من أصحاب ابن شهاب وهو من حديث يحيى بن سعيد محفوظ صحيح سنده وهذا الحديث مما فات يحيى سماعه عن مالك في الموطأ فرواه عن زياد بن عبد الرحمن المعروف بشبطون وكان ثقة". (التمهيد (11/ 189).

4.6/ الموضع السادس.

روى يحيى عن مالك، عن عبد الله بن دينار، عن سليمان بن يسار، وعن عروة بن الزبير، عن عائشة أم المؤمنين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة» ح رقم: 15، (2/ 607).

قال ابن عبد البر: "هكذا في كتاب يحيى وعن عروة بن الزبير، بواو العطف وهو خطأ، والصواب في إسناد هذا الحديث سليمان بن يسار عن عروة بن الزبير وكذلك هو عند القعنبي وابن بكير وابن وهب وابن القاسم والتنيسي وأبي المصعب وجماعتهم في الموطأ عن مالك عن عبد الله بن دينار عن سليمان بن يسار عن عروة بن الزبير عن عائشة وهو معروف لسليمان بن يسار عن عروة وغير نكير رواية النظير عن النظير فكيف وسليمان دون عروة في السن واللقاء وإن كانا جميعا من فقهاء عصرهما" (التمهيد (17/ 121).

رواه أبو مصعب الزهري، ح رقم:1752، (2/ 13)، ويحيى بن سعيد القطان (سنن الدارمي، ح رقم:2295، (3/ 1443)، والتمهيد (17/ 122)، وأحمد بن أبي بكر (صحيح ابن حبان، ح رقم:4223، (10/ 36)، وعبد الله بن مسلمة القعنبي ح رقم: 491، (ص: 420)، عن مالك، عن عبد الله بن دينار، عن سليمان بن يسار، عن عروة عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة».

ورواه محمد بن الحسن الشيباني ح رقم:617، (ص: 209) عن مالك، أخبرنا عبد الله بن دينار، عن سليمان بن يسار، عن عائشة، من غير ذكر لعروة بن الزبير.

4.7/ الموضع السابع.

روى يحيى، عن مالك، عن عبد الله بن دينار، عن سليمان بن يسار، عن عراك بن مالك، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «ليس على المسلم في عبده ولا في فرسه صدقة»، موطأ مالك برواية ح رقم: 37، (1/ 277).

قال ابن عبد البر: "وهذا الحديث أيضا أخطأ فيه يحيى بن يحيى كخطئه في الحديث الذي قبله سواء وأدخل بين سليمان وعراك بن مالك واوا فجعل الحديث لعبد الله بن دينار وعراك، وهو خطأ غير مشكل، وهذان الموضعان مما عد عليه من غلطه في الموطأ، والحديث محفوظ في الموطآت كلها وغيرها لسليمان بن يسار عن عراك بن مالك وهما تابعان نظيران وعراك أسن من سليمان وسليمان عندهم أفقه وكلاهما ثقة جليل عالم"، التمهيد (17/ 123 / 124).

روى أبو مُصْعَب في الموطأ بروايته ح رقم:734، (1/ 287)، ومحمد بن الحسن الشيباني ح رقم: 336، (ص: 118)، وابن القاسم ح رقم:299، (1/ 232)، ومن طريقه أخرجه النسائي في السنن، ح رقم:2471، (5/ 36)، ويحيى بن يحيى التميمي (صحيح مسلم ح رقم 8 (675/2)، وعبد الله بن مسلمة القعنبي، (شرح معاني الآثار، ح رقم:3052، (2/ 29)، وعبد الله بن مسلمة القعنبي، (مسند

الموطأ للجوهري، ح رقم: 491، (ص: 420) ، كلهم عن مالك، عن عبد الله بن دينار، عن سليمان بن يسار، عن عراك بن مالك، عن أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: «ليس على المسلم في عبده ولا في فرسه صدقة»

4.8/ الموضع الثامن.

روى يحيى بن يحيى الليثي، عن مالك في الموطأ، عن عبد الله بن أبي بكر عن محمد بن عمرو بن حزم، أنه سمع عروة بن الزبير يقول: دخلت على مروان بن الحكم فتذاكرنا ما يكون منه الوضوء، فقال مروان وَمِنْ مَسِّ الذكر الوضوء، فقال عروة: ما علمت هذا، فقال مروان بن الحكم، أخبرتني بسرة بنت صفوان، أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ». (موطأ مالك برواية يحيى الليثي، كتاب الطهارة، باب الوضوء من مس الفرج، ح رقم: 58، (1/ 42).

قال ابن عبد البر: "في نسخة يحيى في الموطأ في إسناد هذا الحديث وهم وخطأ غير مشكل، وقد يجوز أن يكون من خطأ اليد، فهو من قبيح الخطأ في الأسانيد، وذلك أن في كتابه في هذا الحديث مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن محمد بن عمرو بن حزم فجعل في موضع (ابن) (عن) فأفسد الإسناد، وجعل الحديث لمحمد بن عمرو بن حزم وهكذا حدث به عنه ابنه عبيد الله بن يحيى". التمهيد (17/ 183)؛ – وقد حقق فؤاد عبد الباقي هذا الاسناد كما رواه باقي رواة الموطأ–).

جاء هذا الحديث عن مالك من ثمانية طرق:

الطريق الأول: رواه يحيى بن يحيى الليثي، عن مالك في الموطأ، عن عبد الله بن أبي بكر عن محمد بن عمرو بن حزم، أنه سمع عروة بن الزبير يقول:...

انفرد يحيى بن يحيى الليثي بهذا الإسناد، عن مالك في الموطأ، عن عبد الله بن أبي بكر عن محمد بن عمرو بن حزم، أنه سمع عروة بن الزبير يقول...، حيث صحف لفظ (ابن) إلى (عن)، فتغير الإسناد، وخالف بهذا الخطأ جميع من روى هذا الحديث عن مالك.

الطريق الثاني: رواه مالك في الموطأ، عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، أنه سمع عروة بن الزبير يقول:...

رواه عن مالك أبو مصعب الزهري في روايته للموطأ ، وقوت الصلاة، باب الوضوء من مس الفرج، ح رقم: 111، (1/ 47)، ومن طريقه أخرجه ابن حبان في صحيحه، كتاب الطهارة، باب نواقض الوضوء، ذكر خبر فيه كالدليل على أن الملامسة للرجل من امرأته لا يوجب الوضوء عليها، ح رقم: 1112، (3/ 396)، وسويد بن سعيد، (الموطأ برواية سويد الحدثاني، كتاب الطهارة، باب الوضوء من مس الفرج، ح

رقم: 48، (1/ 64)، وعبد الرحمان بن القاسم، (الموطأ برواية ابن القاسم حديث عبد الله بن أبي بكرٍ، ح رقم: 304، (1/ 236)، ومن طريقه أخرجه النسائي في السنن، كتاب الطهارة، الوضوء من مس الذكر، ح رقم: 163، (1/ 100)، والشافعي (مسند الشافعي – ترتيب السندي، كتاب الطهارة، الباب السادس في نواقض الوضوء، ح رقم: 87، (1/ 34)، ومن طريقه أخرجه البيهقي معرفة السنن والآثار، كتاب الطهارة، الوضوء من مس الذكر، ح رقم: 1005، (1/ 385)، وعبد الله بن مسلمة القعنبي(سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب الوضوء من مسِّ الذكر، ح رقم: 181، (1/ 130)، وفي المعجم الكبير للطبراني، ح رقم: 496، (24/ 196)، وفي مسند الموطأ للجوهري (ص: 421)، وفي التمهيد لابن عبد البر (17/ 186)، ومعن بن عيسى(سنن النسائي، كتاب الطهارة، الوضوء من مس الذكر، ح رقم: 163، (1/ 100)، وفي التمهيد لابن عبد البر (17/ 186)، وسعد بن عبد الحميد بن جعفر (تاريخ ابن أبي خيثمة ح رقم: 3068، (2/ 308)، وأبو سلمة منصور بن سلمة(علل الدارقطني (15/ 338)، وعبد الله بن عبد الحكم وعبد الله بن يوسف (المعجم الكبير للطبراني، ح رقم: 496، (24/ 196)).

وقد وافق مالكا؛ على هذا الإسناد شيخه ابن شهاب الزهري (سنن النسائي، كتاب الطهارة، الوضوء من مس الذكر، ح رقم: 164، (1/ 100))، وسفيان بن عيينة (مسند أحمد، مسند القبائل، حديث بسرة بنت صفوان، ح رقم: 27294، (45/ 270))، وإسماعيل ابن علية (مسند أحمد بن حنبل، مسند القبائل، حديث بسرة بنت صفوان، ح رقم: 27293، (45/ 265))، فرووه عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن عروة بن الزبير عن مروان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

الطريق الثالث: رواه يحيى بن يحيى الليثي (موطأ مالك، كتاب الطهارة، باب الوضوء من مس الفرج، ح رقم: 61، (1/ 43))، وأبو مصعب الزهري (موطأ مالك رواية أبي مصعب الزهري، وقوت الصلاة، باب الوضوء من مس الفرج، ح رقم: 113، (1/ 49))، وسويد بن سعيد الحدثاني (الموطأ برواية سويد الحدثاني، كتاب الطهارة، باب الوضوء من مس الفرج، (1/ 64))، عن مالك في الموطأ، عن هشام بن عروة، عن أبيه، أنه كان يقول: «من مس ذكره، فقد وجب عليه الوضوء».

الطريق الرابع: رواه يحيى بن يحيى الليثي (موطأ مالك برواية الليثي، كتاب الطهارة، باب الوضوء من مس الفرج، ح رقم: 60، (1/ 42))، وأبو مصعب الزهري (موطأ مالك رواية أبي مصعب الزهري، وقوت الصلاة، باب الوضوء من مس الفرج، ح رقم: 113، (1/ 48))، عن مالك في الموطأ، عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول: «إذا مس أحدكم ذكره، فقد وجب عليه الوضوء»

الطريق الخامس: رواه عبد الوهاب(علل الدارقطني (15/ 338))، عن مالك، عن عبد الله بن أبي بكر، عن عروة، عن بسرة، أنها سمعت النبي ﷺ يقول: «إذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ».

هذا الإسناد لا يصح، فقد انفرد به عبد الوهاب بن عطاء عن مالك، فخالف جميع من رواه عن مالك، قال الدارقطني: "رواه مالك بن أنس، عن عبد الله بن أبي بكر، عن عروة، عن مروان، عن بسرة، واختلف عن مالك؛ فرواه القعنبي، ومعن، ويحيى بن يحيى، وأصحاب "الموطأ"، عن مالك كذلك، وخالفهم عبد الوهاب بن عطاء، ورواه عن مالك، عن عبد الله بن أبي بن بكر، عن عروة، عن بسرة، ولم يذكر فيه: مروان، والأول أصح". (علل الدارقطني (15/ 318)).

الطريق السادس: رواه حفص بن عمر العدني، عن مالك بن أنس عن نافع، عن ابن عمر عن بسرة قالت سمعت النبي ﷺ يقول: «من مس فرجه فليتوضأ». (الضعفاء الكبير للعقيلي (1/ 273)، والكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (3/ 279)، والمجروحين لابن حبان (1/ 257)).

هذا الإسناد لا يصح عن مالك، فقد رده العقيلي، وابن عدي، وابن عبد البر (التمهيد (17/ 185))، وغيرهم؛ لأنه ممن انفرد به حفص بن عمر (الكامل (3/ 279)) عن مالك بن أنس فوهم فيه؛ حيث أدخل إسناد في إسناد آخر، قال العقيلي: "أدخل شيئا في شيء؛ فأما حديث ابن عمر فحدثناه علي بن عبد العزيز قال: حدثنا القعنبي، عن مالك، ونافع، أن عبد الله بن عمر، كان يقول: «إذا مس الرجل فرجه فقد وجب عليه الوضوء»، وأما حديث بسرة فحدثنا علي قال: حدثنا القعنبي، عن مالك، عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، أنه سمع عروة بن الزبير، يقول: دخلت على مروان بن الحكم فذكرنا ما يكون منه الوضوء فقال مروان: ومن مس الذكر الوضوء؟ فقال عروة: ما علمت ذاك فقال مروان: أخبرتني بسرة بنت صفوان أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ»". (الضعفاء الكبير للعقيلي (1/ 273/ 274)).

قال ابن حبان: "وهذا خبر مقلوب الإسناد؛ إنما هو عن مالك عن نافع عن بن عمر فقلبه" (المجروحين (1/ 257)).

خالف حفص بن عمر العدني بهذا الإسناد جميع من روى هذا الحديث عن مالك بن أنس، وحفص بن عمر ضعيف لا يقبل تفرده، لا سيما إذا خالف الثقات، قال ابن أبي حاتم: "لين الحديث" (الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (3/ 182))، وقال النَّسَائِيُّ: "ليس بثقة" (ميزان الاعتدال (1/ 560))، وقال ابن حبان: "يروي عن مالك بن أنس وأهل المدينة كان ممن يقلب الأسانيد قلبا لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد" (المجروحين لابن حبان (1/ 257)).

الطريق السابع: رواه موسى بن أبي علقمة الفروي (المجروحين لابن حبان (15/ 334))، عن مالك بن أنس، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن مروان، عن بسرة، أن النبي ﷺ، قال: «من مس فرجه فقد وجب عليه الوضوء».

قال الدارقطني: "وهذا غريب لم يروه غير هارون، وهو هارون بن موسى بن أبي علقمة الفروي، عن أبيه موسى بن أبي علقمة، عن مالك، وهو منسوب في الإسناد إلى جده أبي علقمة، ومن روى هذا الحديث، عن أبي علقمة الفروي، عن مالك، فقد وهم، بلغني أن القيراني حدث به عن شيخ له، عن آخر، عن أبي علقمة، عن مالك، عن هشام، وهذا وهم" (المجروحين لابن حبان (15/ 335)).

الطريق الثامن: رواه إسماعيل بن أبي أويس عن مالك خارج الموطأ، عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة أن رسول اله ﷺ قال: «من مس فرجه فليتوضأ». (التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر (17/ 185)).

هذا الإسناد انفرد به الحسين بن الحسن الخياط عن اسماعيل بن أبي أويس، وقد رد النقاد هذا الطريق، حيث بيَّن الدارقطني علته، بأن الحسين بن الحسن الخياط وَهِـم فـي إسـناده.

قال ابن عبد البر: "وهذا إسناد منكر عن مالك، ليس يصح عنه، وأظن الحسين هذا وضعه أو وهم فيه، والله أعلم". التمهيد (17/ 185).

وقد تعقب ابن حجر قول ابن ابن عبد البر هذا، بأن الحسين بن الحسن الخياط وَهِـم فـي إسـناده، ولم يضَعْه، قال ابن حجر: "ذكره الدارقطني في غرائب مالك فقال: ذكر عبد الله بن سليمان بن الأشعث – وهو أبو بكر بن أبي داود– قال: ولم أسمعه منه عن الحسين"، فساق هذا الحديث وقال بعده: "قال ابن أبي داود: كذا حدثنا به الحسين، وحدثنا به مرة أخرى على الصواب قال: وإنما روى هذا الحدي"ث إسماعيل بن أبي أويس، عن إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة، عن عمر بن سريج، عن الزهري، ومن قال فيه: عن مالك فقد وهم، فتبين أن الحسين وهم فيه في بعض الأحيان، فأما إطلاق الوضع عليه فلا يليق". (لسان الميزان لابن حجر (2/ 277)).

5/ الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وتتوالى البركات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المؤيد بالمعجزات، والآيات الباهرات، وعلى آله الطاهرين والطاهرات، وصحابته وقرابته والتابعين بإحسان إلى يوم الدين وبعد:

لقد توصلت هذه الدراسة إلى:

1/ أن الوصول للمتون الصحيحة هي الغاية من الإسناد عند المحدثين، وحول هذه الغاية يدور منهج النقد.

2/ برع المحدّثون في نقدهم للأسانيد والمتون، واهتمُّوا بالنقدين اهتماما بالغاً وانتهجوا منهجا علميا وعقليا دقيقا في نقد الأحاديث.

3/ لقد كانت دراسة ابن عبد البر لأسانيد رواية يحيى بن يحيى الليثي،من خلال المقابلة والمقارنة بينها وبين باقي روايات الموطأ، للكشف عن الخطأ والوهم.

في الختام فاني أوصي طلاب العلم خصوصا المنشغلين بالحديث وعلومه الاهتمام بالدراسات في استخلاص وجمع قواعد نقد المتون وقواعد نقد الأسانيد من الكتب الأمهات في الجرح والتعديل، والشروح والتخريج وغيرها.

كما أن هذا الجمع كان على سبيل التغليب، لا على سبيل الاستقصاء، لذا أوصي طلاب العلم المنشغلين بالدراسات الحديثية إلى جمع أوهام يحيى بن يحيى الليثي الإسنادية والمتنية، والتي بيَّنها ابن عبد البر في التمهيد، وغيره من شراح الحديث.

نشكر الله سبحانه أن يسر لنا اتمام هذا البحث، ونسأله التوفيق لكل خير، فإن الخير لا يدرك إلا بِتَوْفِيقِهِ وَمَعُونَتِهِ، ومن يضلل الله فلا هادي له من خَلِيقَتِهِ، وصلى الله على سيدنا محمد سيد الأولين والآخرين، وعلى إخوانه من النبيين والمرسلين، وعلى من اتبع النور الذي أُنْزِلَ معه إلى يوم الدين والحمد لله رب العالمين.

6/ قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

1. أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس بن مرداس الإسماعيلي الجرجاني (المتوفى: 371هـ)، المعجم في أسامي شيوخ :ت د. زياد محمد منصور، الناشر: مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، 1410هـ، عدد الأجزاء: 3.
2. أحمد بن أبي خيثمة، ط الأولى، 1427هـ – 2006م. التاريخ الكبير– القاهرة، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.
3. أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، السنن الكبرى، لأبي عبد الرحمن حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، ط الأولى، 1421 هـ – 2001 م، عدد الأجزاء: 12.

4. أحمد بن شعيب بن علي النسائي، ط الثانية، 1406 – 1986م، المجتبى من السنن، السنن الصغرى، – حلب، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية.
5. أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفى (المتوفى: 261هـ)، معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، الناشر: مكتبة الدار – المدينة المنورة – السعودية، الطبعة: الأولى، 1405 – 1985م. عدد الأجزاء : 2.
6. أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ط 1379هـ، فتح الباري شرح صحيح البخاري، – بيروت، الناشر: دار المعرفة.
7. أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ط الثانية، 1390هـ /1971م، لسان الميزان، الهند، دائرة المعرف النظامية – الهند.
8. أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (المتوفى: 292هـ)، مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، لأبي بكر تحقيق، مجموعة من الباحثين، الناشر: مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، ط الأولى، عدد الأجزاء: 18.
9. أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان، ط الأولى 1994م، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، – بيروت، الناشر: دار صادر.
10. أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، ط الأولى، 1421 هـ – 2001 م، المسند، الناشر: مؤسسة الرسالة.
11. أحمد بن محمد بن سلامة المعروف بالطحاوي (المتوفى: 321هـ)، شرح معاني الآثار، حققه وقدم له: (محمد زهري النجار – محمد سيد جاد الحق) من علماء الأزهر الشريف، راجعه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: د يوسف عبد الرحمن المرعشلي – الباحث بمركز خدمة السنة بالمدينة النبوية، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى – 1414 هـ، 1994 م، عدد الأجزاء: 5.
12. أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة، أبو جعفر الضبي (المتوفى: 599هـ)، بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، الناشر: دار الكاتب العربي – القاهرة، عام النشر: 1967 م. عدد الأجزاء: 1.
13. جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمان بن علي الجوزي، ط الأولى، 1406هـ، الضعفاء والمتروكون،– بيروت، الناشر: دار الكتب العلمية.
14. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، (المتوفى: 463هـ)، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط الأولى، 1422هـ – 2002 م، عدد الأجزاء: 16.
15. خليل بن عبد الله القزويني، ط الأولى، 1409هـ، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، الرياض الناشر: مكتبة الرشد.
16. سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: 360هـ)، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية – القاهرة، الطبعة: الثانية، عدد الأجزاء:25.

17.سليمان بن الأشعث الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: 275هـ)، السنن، تحقيق: شعَيب الأرنؤوط – محَمَّد كامِل قره بللي، الناشر: دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، 1430 هـ – 2009 م، عدد الأجزاء: 7.

18.صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، ط الأولى، 1418 هـ – 1998 م، أعيان العصر وأعوان النصر، بيروت – لبنان دار الفكر المعاصر.

19.طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: 771هـ)، تحقيق الأستاذين: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، 1413هـ، عدد الأجزاء: 10.

20.عبد الرحمان بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، عام النشر: 1389 – 1969هـ، تنوير الحوالك شرح موطأ مالك، مصر، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى.

21.عبد الرحمان بن عبد الله بنِ محمد الجَوْهَرِيُّ، ط الأولى، 1997م، مسند الموطأ، بيروت، الناشر: دار الغرب الإسلامي.

22.عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر الرازي، ط الأولى، 1271هـ 1952م، الجرح والتعديل، الهند، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن.

23.عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل الدارمي، ط، 1412 هـ- 2000 م، السنن، المملكة العربية السعودية، الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع.

24.عبد الله بن عدي الجرجاني، ط الأولى، 1418هـ1997م، الكامل في ضعفاء الرجال، بيروت لبنان، الناشر: الكتب العلمية.

25.علي بن عمر بن أحمد البغدادي الدارقطني (المتوفى: 385هـ)، السنن، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الارنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط الأولى، 1424 هـ – 2004 م، عدد الأجزاء: 5.

26.علي بن عمر بن أحمد الدارقطني (المتوفى: 385هـ)، أحاديث الموطأ وذكر اتفاق الرواة عن مالك واختلافهم فيه وزيادتهم ونقصانهم، تحقيق: أبو الوليد هشام بن علي، الناشر: مكتبة أهل الحديث – الشارقة / الإمارات، عدد الأجزاء: 1.

27.علي بن عمر بن أحمد بن مهدي البغدادي الدارقطني (المتوفى: 385هـ)، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي. المجلدات من الأول، إلى الحادي عشر، الناشر: دار طيبة – الرياض. الطبعة: الأولى 1405 هـ – 1985 م. والمجلدات من الثاني عشر، إلى الخامس عشر، علق عليه: محمد بن صالح بن محمد الدباسي الناشر: دار ابن الجوزي – الدمام، الطبعة: الأولى، 1427 هـ.

28.عمر بن رضا كحالة، معجم المؤلفين، بيروت، الناشر: مكتبة المثنى، ودار إحياء التراث العربي.

29.عياض بن موسى اليحصبي، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، المغرب، الناشر: مطبعة فضالة المحمدية.

30.مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي، سنة النشر: 1412 هـ، الموطأ برواية أبي مصعب الزهري، الناشر: مؤسسة الرسالة.
31.مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي، ط الأولى 1425 هـ - 2004 م، الموطأ رواية ابن القاسم، أبو ظبي- الإمـارات، الناشر: منشورات المجمع الثقافي.
32.مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي، ط الأولى 1994م، الموطأ برواية سويد بن سعيد الحدثاني، الناشر : دار الغرب الإسلامي.
33.مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي، ط الأولى 1999م، الموطأ برواية عبد الله بن مسلمة القعنبي، الناشر: دار الغرب الإسلامي.
34.مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي، ط الثانية، 1420 هـ - 1999 م، الموطأ برواية عبد الله بن وهب بن مسلم المصري القرشي، – الدمام، الناشر: دار ابن الجوزي.
35.مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي، ط الثانية، الموطأ برواية محمد بن الحسن الشيباني، الناشر: المكتبة العلمية.
36.مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي، ط الرابعة 1982م، الموطأ برواية ابن زياد، الناشر: دار الغرب الإسلامي.
37.مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي، عام النشر 1406 هـ 1985 م، الموطأ برواية يحيى بن يحيى الليثي، بيروت لبنان، الناشر: دار إحياء التراث العربي.
38.المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: 354هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي – حلب، الطبعة: الأولى، 1396هـ، عدد الأجزاء: 3.
39.محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى : 748هـ)، سير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر : مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة 1405 هـ / 1985 م، عدد الأجزاء : 25.
40.محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، ط الأولى، 1419هـ- 1998م، تذكرة الحفاظ، بيروت-لبنان، الناشر: دار الكتب العلمية.
41.محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، ط الأولى، 2003 م، تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، دار الغرب الإسلامي.
42.محمد بن إدريس الشافعي، ط الأولى، 1425 هـ - 2004 م، المسند، الكويت، الناشر: شركة غراس للنشر والتوزيع.

43.محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (المتوفى: 311هـ)، التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل، تحقيق: عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، الناشر: مكتبة الرشد – السعودية – الرياض، ط الخامسة، 1414هـ – 1994م، عدد الأجزاء: 2.

44.محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، ط الثالثة، 1407 – 1987م، الجامع الصحيح المختصرمن أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، الناشر: دار ابن كثير، اليمامة بيروت.

45.محمد بن المظفر بن موسى، ط الأولى، 1418هـ – 1997م، غرائب حديث مالك بن أنس، الرياض السعودية، الناشر: دار السلف.

46.محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: 354هـ)، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (المتوفى: 739 هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، 1408هـ – 1988م، عدد الأجزاء: 18 (17 جزء ومجلد فهارس).

47.محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني، ط الأولى، 1424هـ – 2003م، شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، القاهرة، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية.

48.محمد بن عبد الغني، ابن نقطة الحنبلي البغدادي، التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، تحقيق كمال يوسف الحوت، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الطبعة الأولى 1408 هـ – 1988 م، عدد الأجزاء: 1.

49.مسلم بن الحجاج النيسابوري، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، – بيروت، الناشر: دار إحياء التراث العربي.

50.يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي (المتوفى : 463هـ)، التقصي لما في الموطأ من حديث النبي ﷺ، تحقيق فيصل يوسف أحمد، والطاهر الأزهر الخذيري، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت، الطبعة الأولى 1433هـ، 2012م، عدد الأجزاء: 1.

51.يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي، ط الأولى، 1421 – 2000م – الاستذكار، بيروت، الناشر: دار الكتب العلمية.

52.يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي، عام النشر: 1387هـ التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، المغرب، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية.